الخميس ٢١ كانون الأول ٢٠٠٠ ـ الموافق ٢٥ رمضان ١٤٢١ هـ ـ العدد ٨٧٨٨ ـ السنة السابعة والعشرون

000 12 21-0003-TC

مجلس الدفاع يشكل «هيئة إنسانية» للمفقودين

لحود: الرهان على خلافي مع الحريري سيسقط

المجلس الأعلى للدفاع خلال اجتماعه امس في القصر الجمهوري (عباس سلمان)

«كانت هذه الجلسة ضرورية ووقائية»

هكذا وصفت مصادر وزارية اجتماع المجلس الاعلى للدفاع يوم امس، الذي ناقش على مدى ثلاث ساعات قضايا اقليمية وداخلية، لينتقل بعدها النقاش الى داخل مجلس الوزراء فيستمر طوال اربع ساعات اخرى.

المصادر الوزارية التي اكدت على اهمية الموضوعات التي تطرق اليها المجلس الاعلى، دعت «الى عدم القلق من تطورات سريعة سلبية» مشيرة الى ان تزامن هذه الجلسة مع مجلس الوزراء «كان وليد الصدفة» موضحة «ان النقاش الذي تناول تحليل المجريات الاقليمية، كان استباقاً لاي مفاجآت محتملة فيما النقاش الذي تناول موضوعات داخلية كان واقعياً وافضى الى توافق وقرارات».

ففي السقف الاقليمي بحث مجلس الدفاع الذي يعقد للمرة الاولى منذ انتخاب الرئيس اميل لحود، في المستجدات المرتبطة بالانتفاضة الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية وانعكاساتها على قضية اللاجئين في لبنان، اضافة الى الوضع على الحدود.

وفي الشق الداخلي جرى التطرق الى ما تثيره «قوى سياسية من خارج النظام» و«قوى مشبوهة» على ما وصفتها مصادر شاركت في الاجتماع، من مطالبة بإرسال

(التتمة ص ١٥)

20001221-00036-2

مجلس الدفاع يشكل «هيئة إنسانية»

(تتمة المنشورص ١)

الجيش الى الجنوب، الى المطالبة بانسحاب الجيش السوري مروراً بقضية سمير جعجع والتوقيفات القضائية وخدمة العلم والحريات.

وتقرر «توحيد الموقف والخطاب السياسي» ازاء هذه الطروحات، لمواجهة اي «ارباكات يخطط لها البعض».

على ان القضية التي استأثرت باهتمام المجتمعين في جلسة المجلس الاعلى للدفاع، ثم انتقلت لاحقاً الى جلسة مجلس الوزراء، فكانت تلك المتعلقة بالمفقودين.

وحول هذا الموضوع انطلقت وجهات النظر في اتجاه ضرورة اقفال هذا الملف، غير ان وجهات النظر لم تكن متطابقة حول كيفية هذا الاقفال.

فرئيس الجمهورية ومعه رئيس الوزراء، كانا متوافقين على اهمية منع استغلال هذا الملف والمتاجرة به سياسياً من قبل البعض، غير ان الاول اقترح انشاء لجنة او هيئة تتولى التدقيق في بعض الحالات ومتابعتها، فيما دعا الثاني الى الالتزام بما اعلنته الحكومة السابقة حول هذا الامر، بما يعني اعتبار الملف مقفولا.

وقد عرض رئيس الجمهورية وجهة نظره، من منطلق انساني، وربطها بما يثار حول قضايا داخلية تسعى جهات معينة الى استثمارها لاثارة الغرائز الطائفية وشحنها في اتجاه عرقلة الاندفاعة الحكومية من جهة والتحريض ضد سوريا من جهة ثانية.

وارتكز الرئيس في طرحه الى توصية كان قدمها وزير الداخلية الياس المر هي حصيلة نقاشات جرت مؤخراً داخل احد اجتماعات المجلس المركزي وفيها تحليل موسع للوضع بخلفياته السياسية والامنية، وشارك في تقديم هذا الطرح الوزير المر ومدير عام الامن العام اللواء الركن جميل السيد.

ومن جهته، ابدى رئيس الحكومة رفيق الحريري تقديره الكامل للعرض الذي قدمه الرئيس لحود وللدوافع التي املت ذلك، مضيفاً قوله ان الحكومة السابقة شكلت لجنة لهذه القضية وانتهت الى اعلان الموقف الرسمي منها.

وقال الحريري، وفق ما ذكره وزراء، ان هذه القضية انسانية صرفة، تماماً كما قال الرئيس، غير ان هناك من يحاول المتاجرة بها سياسياً ونقلها الى الشارع كمادة للتحريض ضد الحكم والحكومة، ولتوظيفها في اطار الحملة ضد سوريا.

واضاف قوله، ان القيادة السورية قامت بمبادرة مشكورة فسلمت السلطات اللبنانية الموقوفين الذين كانوا في السجون السورية واعلمتنا بمن هو موجود في السجون تنفيذاً لاحكام جزائية، والخوف ان يستغل البعض من معارضي النظام هذه المسألة من جديد لاعادة رمي الاتهامات في اتجاه دمشق واتهامها بانها مسؤولة عن جميع الذين فقدوا خلال الحرب وجولات الخطف والتقاتل.

ولاحقاً تقرر رفع توصية الى مجلس الوزراء لاقرار انشاء «هيئة» يغلب عليها الطابع القضائي ـ الانساني، فتنضم اليها جهات تعنى بشؤون المفقودين بعيداً عن الخلفيات السياسية، تتولى التدقيق في بعض حالات المفقودين والاستماع الى ذويهم والتحقق من وجود مستندات او وقائع تثبت وجودهم.

وعلم ان اطار الهيئة لم يتبلور في جلسة مجلس الوزراء في انتظار مزيد من التحديد لمهمتها. فلا تنزلق لاحقاً نحو نبش الماضي وفتح جروح الحرب وملفات الميليشيات وصولا الى اسقاط قانون العفو، ولا تتجاهل امكانية العثور على مخطوفين او مفقودين او اثار تدل على مصيرهم.

وفي ختام جلسة مجلس الوزراء، نقل وزراء لـ«السفير» عن الرئيس لحود قوله «انا اعرف ان هناك من يراهن على خلاف بيني وبين الرئيس الحريري، واقول لكم ان هذا الامر لن يحصل وستسقط الرهانات تماماً».

وكان مجلس الوزراء قد بحث مطولا في مشروع مكافحة تبييض الاموال، وسجل وزراء تخوفهم من بعض بنوده لجهة ملامستها قضية السرية المصرفية وتقرر اعادة النظر في المشروع.

كما بحث في تسديد دفعة مستحقة لزوم محرقة برج حمود الشهيرة، فأفاض الوزير فؤاد النسيورة في شرح الملف ليتقرر دفع المستحق والاستمرار في التحقيق القضائي المتعلق بالموضوع.

وفي الدقائق الاخيرة للجلسة اقترح وزير التربية عبد الرحيم مراد الموافقة على تعيين الدكتور ابراهيم قبيسي رئيساً للجامعة اللبنانية، غير ان الغالبية ارتأت تأجيل بحث الموضوع حتى الجلسة المقبلة.

عقب التصويت

(تتمة المنشورص ١)

المتظاهرون من اختراق الاجراءات الامنية والدخول الى قاعة الجمعية وتهديد الوفود؟». وطالب بـ«استجواب» رجال الامن التابعين للامم المتحدة بشأن كيفية وقوع الحادثة.

وأكدت المتحدثة باسم رئيس الجمعية العامة، سوزان ماركهام، «ان الدوائر المختصة تحقق مع رجلين وامرأة بشأن الحادث». اضافت ان المتظاهرين ينتمون على الارجح لجماعة «بيتار»، وهي مجموعة عالمية للشباب اليهودي، موضحة انهم الآن قيد الاعتقال وان رجال الامن يتلقون النصائح القانونية حول ما يجب ان يفعلوه معهم.

(رويترز، ي ب، أ ش أ)